ما شذّ عن القاعدة الصرفية في أبنية الأسماء

د. صالح عبدالله منصور مسود العولقي*

ملخص:

يُعدُّ الشذوذ في الصرف العربي ظاهرة معلومة عند التصريفيين، وعُرفت ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي عند الأقدمين والمحدثين، ولكن قلّت الدراسات التصريفية التي تجمع هذه الظاهرة في بحث واحد! ولم أجدها مجتمعة في كتاب واحد إلا ما جاء في كتاب الدكتور حسين الرفايعة (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي)، وهو في أصل وضعه رسالة علمية تقدّم بها لنيل درجة الماجستير.

ظهر الشذوذ في الدرس الصرفي في جوانب متعددة، تناول أكثرها بالبحث الدكتور الرفايعة، وجمعتُ منها في هذا البحث ستة جوانب فقط، هي:**عدد الاسم:** وفي هذا الموضع جمعت ما شذّ عن القاعدة الصرفية في الإفراد والتثنية والجمع، **ونوع الاسم:** وفي هذا الموضع تناولت بالبحث ما شذّ عن القاعدة الصرفية في التذكير والتأنيث، **واسم الفعل:** وفي هذا الموضع جمعت ما شذّ عن القاعدة في شروط صياغة اسم الفعل القياسي، **والمشتقات:** وفي هذا الموضع جمعت ما شذّعن القاعدة في شروط صياغة المشتقات كلها ما عدا الصفة المشبهة باسم الفاعل، **والتصغير:** وفي هذا الموضع جمعت ما شذّ عن القاعدة الصرفية في التصغير، **والنسب** كذلك، إذ لم تخل من الشذوذ، على الرغم من صعوبة الدرس الصرفي وصعوبة قواعده! واعتمدت في دراستي هذه على الوصف منهاجا والتحليل إجراءً.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ، القاعدة، الصرف، أبنية الاسم.

* أستاذ اللغة والنحو المشارك - كلية التربية بزنجبار- جامعة أبين - الجمهورية اليمنية.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Morphological Rules and the Irregular Structure of Nouns

Dr. Salih Abdullah Mansoor Moswad AL-awlagi

Abstract:

The phenomenon of irregularity in Arabic morphology was known among the oldest and modernists, but few morphological studies combine this phenomenon in one research. The researcher has not find all the aspects of this phenomenon in one book except what was stated in the book of Dr. Hussein Al-Rifaiah (phenomenon of irregularities in Arabic morphology), which was the topic of his thesis which submitted to obtain a master's degree.

In this study, six aspects were investigated. First, I have worked on the number of nouns. I have gone through them to collect singularity, plurality and/or duality. Second, type of the noun: femininity, masculinity. Third, the gerund: the rule in the terms of the wording of the noun of the standard verb. Fourth, derivatives: all derivatives except the characteristic imbued with the noun of the semi subject like. Fifth, I have discussed about the miniaturization in which I have collected the irregular of minimization. Finally, I have explored the kinship. In spite of the difficulty of the morphological lesson and its rules, I relied on the descriptive approach to fulfill this study.

Key Words: Irregularity, Rule, Morphology, Noun Structures.

تمهيد:

لما كان الصّرف من العلوم العربية التي حظيت باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، فدرسوها حتى نضجت وآتت أُكلها على أيدي كبار العلماء، فقد رغبت في الكتابة في هذا العلم؛ لأُكمل ما بدأته في دراستي في أثناء الماجستير والدكتوراه، وبعد بحث طويل عن موضوع صرفي أبدأ به،

وجدت أنني لابد أن أخوض في شواذ الصرف العربي؛ لأن دراسة الصرف عند القدماء والمحدثين قد أشبعت بالبحث، سواء أكان من حيث الجانب التعليمي أم من حيث الجانب النظري.

وبعد ذلك جمعت مادة هذا البحث واستعنت بالكتب اللغوية التي كتبها المتقدمون؛ لأن "من أحبّ النبي العربي أحبّ العرب، ومن أحبّ العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها"[1].

الدراسات السابقة:

ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي عُرفت عند الأقدمين والمحدثين في أثناء كتبهم الصرفية، فهم يذكرون القواعد الصرفية، وقد تمر عليهم مسألة من المسائل فيذكرون ما شذّ منها، ولكن قَلّتِ الدراسات الصرفية التي تجمع هذه الظاهرة في بحث واحد! ولم أجدها مجتمعة في كتاب واحد إلا ما جاء في كتاب الدكتور حسين الرفايعة (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي)، إذ تناول فيه الباحث ظاهرة الشذوذ، مستعينا على ذلك بكتاب (تاج العروس) للزبيدي، وبعض مصادر كتبها المتقدمون وأخرى للمحدثين، وفي تناوله أخذ دراسة الفعل والاسم المتمكنين، ولكنه أهمل بعض الجوانب، وأنا في بحثي هذا ذكرت بعضًا مما لم يذكره في بحثه، أو ذكره في بحثه عارضًا من غير تفصيل.

وبعد أن جمعت المادة العلمية، وازنت بينها وبين المادة العلمية في كتاب (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي) فحذفت من بحثي ما تكرر في كتاب الرفايعة، وأكثر ما اتفقت دراساتنا فيه كان محصورًا فيما شذ عن القاعدة الصرفية في مسائل: المصادر، وجموع التكسير، والصفة المشبهة باسم الفاعل، فهذه الموضوعات الثلاثة اتفقنا في مادتها العلمية، على الرغم من أنه أخذ المادة العلمية من معاجم اللغة، وحتى أكون أكثر تحديدًا فقد استقى مادته الصرفية من (تاج العروس) للزبيدي، ولكنني تركت تلك المسائل خوفا من السأم والإملال، ومنعًا للتكرار، وعدم الجدة في الدرس، وقد نلتقي في بعض مسائل البحث، لكنني زدت فيه ما لم يزد، وهي المادة التي بين يدي

القارئ، على أنني اعتمدت في دراستي على كتب الصرف، وكتب النحو التي تناولت القضايا الصرفية.

وما شذ عن القاعدة الصرفية في هذا البحث مرتب بحسب ترتيب أبواب الصرف في كتبه المعتدّ بها عند طالبي هذا العلم، وبدأته بالآتي:

أولا: ما شذَّ عن القاعدة الصرفية في الإفراد والتثنية والجمع

أ- ما شذَّ في الأسماء المفردة

الأصل في الأسماء -من حيث العدد- الإفراد[2]، فإذا أردنا الدلالة على أكثر من واحدٍ أحدثنا تغييرًا في الاسم إمَّا بالزيادة، أو بالحذف أو بغيرهما؛ ليتبيّن المقصود، وهذا التغيير إمَّا بالتثنية، وإمَّا بالجمع، وهذا الأمر حاصل في الأسماء فقط، إذ لا تثنى الحروف ولا تجمع[3]، أمّا الأفعال فتزاد فيها علامات؛ لتدل على تثنية الفاعل أو جمعه، وهي في الأصل لا تثنى، ولا تجمع، إلا ما جاء شاذًّا في لغة (أكلوني البراغيث).

وجاء في الأسماء المفردة ما هو شاذ عن القاعدة الصرفية، فمن أوزان الأسماء: (فَعْلال) ولا يكون إلَّا في المضعَّف؛ الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوَّلين، فالاسم نحو: (زلزال)،إلَّا حرفٍ واحدٍ شَذَّ من غير المضاعف، حكاه الفَرّاء وهو: ناقة بها خَزْعال[4].

وأمَّا قول أوس[5]:

ولَنِعْمَ مَأوى المُسْتَضيفِ إذا دَعا والخَيلُ خارِجَةٌ من القَسْطالِ

فإنَّما أراد القَسطَل. فاحتاج فأشبع الفتحة[6].

ومما جاء أيضا في شواذ الأسماء المفردة ما حكاه يونس عن بعض العرب في كسر همزة (ايْمُنُ) وَ(ايْم) قال: "وَإِثْبَاتُهَا وَصْلاً لَحْنٌ وَشَذ فِي الضَّرُورَةِ وَالْتَزَمُوا جَعْلَهَا أَلِفًا لاَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الأَفْصَحِ في نحْو آلحسن عنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك؟ لِلَّبْسِ"[7]، وقال ابن مالك[8]: قوله "شذ في الضرورة" كقوله[9]:

إذا جاوَزَ **الإِثْنَيْنِ** سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وتَكْثِيرِ الوُشاةِ قَمِينُ

بجعل (الاثنين) بهمزة قطع بدلاً من همزة الوصل، ومما شذ من الأسماء المفردة أنه لم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا (يِسار) لغة في (يَسَار) لليد اليسرى[10]...، وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تَوْرَاة وتَوْلج، وهو قليل، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو: تراث وتقوى... وتُقْلَبَانِ تَاءً فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ، بِخَلاَفِ اِيتَزَرَ،قال ابن يعيش: "ولما رأوا مصيرهم إلى تغيرها (يريد الواو) بتغير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى التاء، لأنها حرف جلد قوي لا يتغير بتغير أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو"[11]، وقال أبو الحسن الأشموني في شرحه للألفية: " إذا كان فاء الافتعال حرف لين: يعنى واوًا أو ياءً، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاءً... لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، لأن حرف اللين من المجهور، والتاء من المهموس"[12].

ومما شذ أيضًا في الأسماء المفردة ما جاء في أن النون لا تطِّرد ثانية في غير (انْفَعَل) فإن دلَّ دليل على زيادتها في نحو (جُنْدَبٍ) و (عُنصَرٍ) و (قُنبَرٍ) فهي زائدة؛ لأنَّ بناء (فُعْلَل) لم يثبت عند البصريّين؛ فحكموا على النُّون بالزّيادة. ولا تطَّرد ثالثةً متحرّكةً؛ فهي أصلٌ، وشذَّ من ذلك (فِرْنَاسٌ) وهو من أسماء الأسد، و(ذُرْنُوحٌ) وهي دويبَّة صغيرة، والنُّون فيهما زائدةٌ؛ عند بعض العلماء[13].

ب- ما شذ في باب المثنى

شرط الاسم الذي يُراد تثنيته أنْ يكون مفردًا، فلا يُثنّى المثنى ولا المجموع، فلا تقول: (رجلانان)، ولا يقال: (زيدونان). ويجب أنْ يكون الاسم منكّرًا، فلا يثنّى العلم باقيًا على علميته. وأنْ يكون معربًا، ويجب أنْ يكون الاسمان متفقين في اللفظ والوزن والمعنى[14]، فإنِ اختلف اللفظان في الحروف، أو الحركات، أو المعنى، لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق. وأَنَّ الاسمين إذا اختلفا في اللفظ، أو المعنى الموجب للتسمية، فإنهما لا يثنيان إلاَّ أَنْ يغلب أحدهما على الآخر

فيتفقا، وذلك موقوف على السماع، لأنه شاذ في القياس، نحو: (العمرين) في (أبي بكر وعمر)[15]، ومن شروط التثنية أن يكون للاسم ثانٍ في الوجود؛ لذا شذَّ في المثنى(الشمسان) و(القمران)، وكذلك (الأبوان) فقد ثنيا من باب التغليب أو السماع[16].

1- تثنية المقصور

الأول: الثلاثي، وهو على أقسام

أ- ما كانت ألفه مبدلة من (ياء) كـ(فتى)، وتكون تثنيته بقلب الألف (ياء) كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: 36][17].

ب- ما كانت ألفه مبدلة من واو كـ(عصا، وقفا) وتثنية هذا تكون بقلب الألف (واوًا) كـ(عَصَوَان) و(قَفَوَان) [18].

ج- ما كانت ألفه غير مبدلة، وهي إما أن تكون ممالة كـ(متى)، وعندئذٍ يثنى بقلب ألفه (ياءً) فتقول: مَتَيَان، وإما غير ممالة، نحو: (لَدى)، و(إذا)، فإنها تقلب (واوًا) فتقول: لَدَوَان، وإذَوَان[19].

يتضح مما ذُكر سابقًا أن تثنية (حِمَى: حِمَوَان) تثنية شاذة؛ لأن القياس أن يقال حِمَيان؛ لأن هذه الألف مبدلة من الياء، وكذلك تثنية (رضا: رضيان) أيضًا شاذة؛ لأن القياس يقتضي أن تكون (رضوان)؛ لكونها مبدلة من واو[20].

إن المقصور يثنى بقلب ألفه إلى أصلها، ولم يفرقوا بين كون الاسم على (فَعِل) أو (فَعَل) أو (فُعَل)[21]، وهذا كلام البصريين، أما الكوفيون فالقياس عندهم أن الاسم الثلاثي إذا كان على وزن (فِعَل) أو (فُعَل)، فإن الألف تنقلب (ياءً) سواء أكانت منقلبة عن ياء أم عن واو. "قال ثعلب: سمعت سلمة يقول: سمعت الفراء يقول: إذا كان أول المقصور مكسورًا، أو مضمومًا مثل (رِضَى، وهُدَى، وحِمَى) فإن كان من الياء والواو ثنيته بالياء، فقلت: رضيان، وهديان، إلا حرفان حكاهما

الكسائي عن العرب، زعم أنه سمعهما بالواو وهما: رِضَوان، وحِمَوان وليس يبنى عليهما، وما كان مفتوحًا أوله تثنيه بالواو، إن كان من ذوات الواو مثل: عَصَوان، وقَفَوان، وإن كان من ذوات الياء نثنيه بالياء مثل: فَتَيان"[22]. وهذا القول نسبه الرضي إلى الكسائي[23]، ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين عامة[24].

الثاني: غير الثلاثي

هو ما تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف كـ(حُبْلَى، ومَلْهَى) وهنا ألفه تقلب ياء فيقال: (حُبْلَيان، ومَلهيان) [25]، وهو قول البصريين، إذ يرون أن تثنية المقصور غير الثلاثي تكون بقلب الألف ياء من غير أن يسقط من اللفظ أي حرف[26]، وحجتهم في ذلك أن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي ألا يحذف منه شيء، قلّت حروفه أو كثرت[27].

أما الكوفيون فذهبوا إلى حذف هذه الألف، إذا كانت رابعة فصاعدًا، فيقال: (قَهْقَرَان) و(خَوْزَلان) وعندهم أن ذلك منها[28]، على حين عدّه البصريون شاذًا، وحجتهم في الحذف -كما ذكر ابن الأنباري- أن التثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون؛ وبذلك يزداد اللفظ طولاً فيجتمع فيه ثقلان: ثقل أصلي، وثقل طارئ، فجاز أن يحذف منهما؛ لكثرة حروفهما، كما يحذفون لكثرة الاستعمال[29].

ويبدو للباحث أن رأي البصريين هو الراجح؛ لأن الحذف قد يؤدي إلى التوهم، فلو ثنَّوا (حُبْلَى) على رأي البصريين لقالوا: حُبْلَيان، ولا يجوز أن نقول: (حُبْلان) كما هو مذهب الكوفيين؛ لئلا يتوهم أنه تثنية (حُبْل) [30].

2- كلا وكلتا

(كلا وكلتا): مفردان لفظًا، مثنيان معنًى[31]؛ أي إنهما دالان على التثنية بذاتهما لا بزيادة[32]، فالألف فيهما هي لام الكلمة، وليست علامة للتثنية، وهي بمنزلة الألف في الفتى والعصا[33]. وهذه الألف أصلها واو؛ لأنها تبدل في (كلتا) تاءً[34].

أما مذهب الكوفيين فإنهما مثنيان لفظًا ومعنًى، وأصلهما (كُلّ) ثم خففت اللام وزيدت الألف للتثنية، والألف والتاء في (كلتا) للتأنيث والتثنية، وفي ذلك يقول الفراء: "كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما،وأصله كُلّ...، فجاز توحيده على مذهب كُلّ، وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في كلتا"[35].

واستدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بما جاء شاذًّا في قول الشاعر[36]:

في كِلتَ رِجْلَيهَا سُلامَى وَاحِدَة كِلتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدة

فحذف الألف في (كِلْت) حين خاطب المفردة المؤنثة، وزاد التاء للتأنيث فقط!

3- شواذ تتبع المثنى

شذَّ في باب المثنى (ماهان وداران)، وقياسهما (موهان) و(دوران)؛ لأن أصلهما تثنية (ماء) و(دار)، ولكن قيل إن (ماهان) و(داران) أعجميان؛ فلا يحسن عدهما فيما شذَّ[37].

ومما شذ في التثنية: تثنية (سي) فقالوا: (سيان) لا (سواءان) أي: قياسًا، فلا ينافي أنه شذ (سواءان)[38]، ومما شذ أيضًافي المثنى (ضبعان) في الضبع التي للمؤنث و(الضبعان) الذي للمذكر، والقياس (ضبعانان)[39].

ج- ما شذَّ في باب (الجمع)

في هذا المبحث سأتناول جمعين فقط، هما: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وقد ذكرت سابقا أن جموع التكسير قد درسها الرفايعة في كتابه.

1- ما شذَّ في جمع المذكر السالم

الأصل فيه أنْ تقول على سبيل المثال في (الزيدونَ): (زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ) ثلاث مرات في الأقل، ولكنهم استثقلوا التكرار، واستطالوه؛ لذلك جمعوا، إذ قد يكون المراد مثلاً عشرة أفراد، أو عشرين، فعدلوا عن التكرار إلى الزيادةِ في آخره[40].

وشروطه: أنْ يكونَ الاسمُ المجموع علمًا مذكرًا عاقلاً خاليًا من التاء ومن التركيبِ، وفي الصفة أَنْ تكون لمذكرٍ عاقلٍ خاليةً من التاء، وليست من باب (أفعل– فعلاء) ولا من باب (فعلان– فعلى) ولا مِمَّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ.

وقد وجدت في الدرس الصرفي أن (فَعِيلًا) بمعنى (فاعل) أكثر من (فَعِيل) بمعنى (مفعول)؛لذا يجمع جمع السلامة نحو: (رَحيمون) و(كَريمون)، فلم يجمع الذي بمعنى (المفعول) جمع السلامة فرقًا بينهما[41]، فـ(فعيل) بمعنى (مفعول) بابه (فعلى)، كـ(جرحى) و(أسرى) و(قتلى)، وجاء (أسارى)[42]، وشذ (قُتلاء) و(أُسراء)، ووجه ذلك مع شذوذهما أن (فَعِيلاً) بمعنى (المفعول) حُمل على (فَعِيل) بمعنى (الفاعل)، نحو (كريم) و(كرماء) [43].

2–ما شذَّ في جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو ما جُمِع بألف وتاء زائدتين[44]، ويستوي جَرُّه ونَصْبُه، إلا أنَّ فيهما ضَعْفًا؛ من جهةأنَّ الوَصْفَ الرَّافع لظاهرٍ الفَصيحُ فيه أن يُوَحد كالفِعْلِ، أو يُجمَعَ جَمْعَ تَكْسِير، ويَقِلُّ جمعُه تَصْحِيحًا، تقول: مررت بِقومٍ ذاهب جَوَارِيهم، أو قيام جواريهم، ويَقِلُّ: "قائِمَاتٍ جَوَارِيهم"[45]، ولكن جمع المؤنث السالم قد يُنصبُ بالفتحة في لغة بعض العرب، أنشد الفرَّاء[46]:

فَلَمَّا جَلاَهَا بالإيَام تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا واكْتئابُهَا

فالمفرَدُ المنتهي بتاءِ التَّأنيث، نحو: (فاطمة، طلحة، ثَمَرَة، نسَّابة، بِنْت، أُخْت)، يُجمع جمع مؤنث سالمًا، ولكن شَذَّ منه: (شاة، شَفَة، أَمَة) استغناءً بجمعها جمع تَكسير[47].

وشذَّ كسر(جروة)،يعنى أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء، وكانت لامه واوًا، فإنه يمتنع فيه إتباع العين الفاء، فلا يقال في (ذروة): (ذِرِوات) -بكسر الفاء والعين- استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: (ذرَوات)، أو (ذرْوات)، وشذّ قولهم: (جِرِوات) بكسر الفاء والعين[48].

وكذلك لا يجوز الاتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء، نحو (زُبية)، فلا تقول:(زُبُيات) -بضم الفاء والعين- استثقالاً للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين، فتقول: (زُبَيات) أو (زُبْيات)[49].

ومما شذّ في جمع المؤنث السالم (أُمّ) إذ جُمعت جمع مؤنث سالمًا، وجمع تكسير، لذا ذهب الأكثرون إلى أنه يقال في الأناسيّ:(أمهات)، وفي غيرهم: (أُمّات) بزيادة الهاء في الأول للفرق[50]، وقيل: لأن أصل (أم): (أمهة)، قال الراجز[51]:

عند تَناديهِمْ بِهالٍ وَهَبِي أُمَّهتِي خِنْدَفُ وإلياسُ أبى

وهذا الرجز مصنوع،نقل القول بصناعته السيوطي في مزهره[52]، وأنكره عبدالقادر البغدادي في خزانته وأظهر سبب القول بصنعه[53]، وقد تُستعمل (أمهات) في غير (الأناسيّ) و(أمات) فيهم، قال الشاعر[54]:

إذَا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلاَمَ بِأُمّاتِكَا

ومنهم من يقول:إن الأصل في (أم) أمّة، فلهذا يصح جمعها جمع مؤنث سالمًا، وعلى ذلك جاء قول الشاعر[55]:

تَقَبَّلْتَهَا عن أُمَّةٍ لك طَالَمَا تُنوزِعَ بالأَسْواقِ عنها خِمارُها

ثانيًا: ما شذَّ في باب التذكير والتأنيث

الكلمةُ من حيث نوعها: اسم وفعل وحرف، ومن حيث عدد الاسم: مفرد ومثنى وجمع، ومن حيث جنس الاسم: مذكر ومؤنث،والتذكير أصل لفرع[56]هو المؤنث[57]، لأن الكمال للذُّكور، والنُّقصانَ للإناثِ؛ فلهذا متى اجتمع المذكرُ والمؤنثُ، غُلِّب التذْكير[58].

فإذا كان المذكر هو الأصل كان لزامًا على العلماء أن يجدوا علامات للفرع، وهو المؤنث؛ حتى يمتاز من الأصل[59]، وقد رأى بعضهم[60] أن للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان منها في

الأسماء، هي: الهاء، الألف الممدودة، والمقصورة، وتاء الجمع في نحو (الهندات)، والكسرة في (أنتِ)[61]، والنون في (أنتنَّ) و(هنَّ)[62]، والتاء في (أخت) و(بنت) [63]، والياء في (هذي)، وأربع منها في الأفعال، هي: التاء الساكنة في مثل: (قامتْ)، والياء في (تفعلين)، والتاء المكسورة في (قمتِ)، والنون في (فعلنَ)، وثلاث في الأدوات، هي: التاء في (رُبّة[64] وثمّة ولات)، والتاء في (هيهات)، والهاء والألف في نحو: (إنها هند).

على أن أشهر علامات التأنيث في الأسماء: التاء، وألف التأنيث المقصورة، والممدودة[65]، وسيتناول البحث هذه العلامات الثلاث؛ لأن أغلب كتب النحاة والصرفيين لا تذكر إلا هذه العلامات الثلاث.

العلامة الأولى: لاحقة (التاء) المربوطة[66]

للتاء المربوطة عند التصريفيين أغراض متعددة، منها:

أ- **الغرض الأول للتاء: إفادتها التأنيث:** وذلك حين تدخل على الصفات فرقًا بين مذكرها ومؤنثها[67]مثل: بائعة، فاضلة، محامية، وشذَّ أن تلحق التاء المربوطةالأسماء الجامدة، مثل: غلامة[68]، وإنسانة[69]، وامرأة[70]، ورجُلة (متشبهة بالرجل)[71]، وحمارة[72]، وفتاة[73]؛ لأنها أسماءِ أَجْنَاسٍ جامدة[74]. فإن كانت الصفة مِمَّا يختص بالنساء لم يكن هناك فائدة من التاء، لذلك عريت أكثر هذه الصفات من التاء مثل[75]: حائض، طالق، ثيِّب، مرضع. ولا يجوز أن تدخل التاء هذه على الصفات وأمثالها، إلا ما سُمع شاذًا عن العرب،ولم يقيسوا عليها، فقد قالوا: مرضعة[76]، فالصفة المُجرَّدَةَ من تاء التَّأنيث بمعنى النَّسَب، فنقول: حائض، أي: ذاتُ حيضٍ، وإنْ لم يكن عليها حَيْضٌ، والملتبسُ بالتَّاءِ لِمَنْ عليها الحَيْضُ في الحال، وهكذا كُلُّ صفةٍ مختصةٍ بالمُؤَنّثِ نحو: طَامِث ومُرْضِع وشبههما[77].

ب- **الغرض الثاني للتاء: إفادتها الوحدة:** تلحق التاء أسماء الأجناس الطبيعية مثل: شجر وثمر وتمر، وغيرها؛ للتفريق بين الواحد والجمع[78]، ويقال لها تاء الوحدة مثل: شجرة وثمرة وتمرة.وشذَّ أن تلحق التاء المصنوعات[79]، فمِمَّا ورد من ذلك: سفين وسفينة.

العلامة الثانية: الألف المقصورة

إذا دلّت الصفة المشبهة على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية[80] كانت على وزن (فعلان) للمذكر، وعلى وزن (فَعْلى) للمؤنث، مثل: (عَطْشَان) (عَطْشَى)، (رَيَّان) (رَيَّا)، (جَوْعَان) (جَوعَى)، (شَبْعَان) (شَبْعى) (غَضْبَان) (غَضْبَى)، فهذه الألف المقصورة دخلت قياسًا في هذه الصيغة للتأنيث وليست خاصة بها[81]، وأوزان الأسماء والصفات المنتهية بهذه الألف كثيرة، ولكن الأوزان التي وجدت فيها شذوذًا هي:

أولاً: فُعْلَى

المؤنّث المقصور، يكتب بالألف، ولكن بعضهم يلحقها ونظائرَهَا بالمَصَادر ذوات الواو[82]، فيقولون: (دَنْوَى) مثل (شَرْوَى) وكذلك يفعلون بكل (فُعْلَى) موضع لامها واو، ويفتحون أولها، ويقلبون ياءها واوًا، وأما أهل اللغة الأولى، فيضمون الدال، ويقلبون الواو ياء؛ لاستثقالهم الواو مع الضمة[83].

ومعنى هذا أن (فُعْلى) أنثى (أَفْعَل) التفضيل، فإذا زال عنها معنى التفضيل تبقى مصدرًا، أي لا تفضيل فيها؛ كما في تأويلهم (كُبْرى) بمعنى كبيرة، (وصُغْرى) بمعنى صغيرة، وأيضًا فإن (فُعْلَى) مصدر شاذ لا يَنْقَاسُ[84]، وهذه الصيغة وردت في كلمة (القُصْوَى) وهي مؤنث (الأقصى)، والأقصى: الأبعد، والقَصْوُ: البعد[85]، قالوا: وإنْ كانت (فُعْلَى) صفةً أُقِرَّتْ لامُها على حالها، نحو: (الحُلْوى)، تأنيث الأحلى، ونصُّوا على أن (القُصْوَى) شاذة[86]، وإن كانت لغة الحجاز، وأنَّ (القُصْيَا) قياسٌ وهي لغة تميم[87]، وإن كانت صفةً أبدلتْ، نحو: العُلْيَا والدُّنيا، والقُصْيا، وإن كانت اسمًا أقرَّتْ، نحو: (حُزْوَى)، كقول ذي الرمة[88]:

أدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يرفَضُّ، أو يَتَرقْرَقُ

فـ(الحُلْوَى) على هذا شاذة؛ لإقرار لامها مع كونها صفة، وكذا (القُصْوَى) أيضًا، عند هؤلاء؛ لأنها صفة وقد ترتَّب على هاتين العبارتين أنَّ (قُصْوَى) على خلافِ القياس فيهما، وأن (قصْيَا) هي القياس؛ لأنها عند الأولين من قبيل الأسماء، وهم يقلبونها ياء، وعند الآخرين من قبيل الصفات، وهم يقلبونها أيضًا ياءً، وإنَّما يظهر الفرقُ في (الحُلْوى) و (حُزْوَى)، فـ(الحُلْوَى) عند الأولين تصحيحها قياسٌ؛ لكونها صفةً، وشاذة عند الآخرين، لأنَّ الصفةَ عندهم تُقْلبُ واوُها ياءً. و(الحُزْوَى) عكسُها، فإنَّ الأولين يقلبُون في الأسماء، من غير الصفات، والآخرين عكسُهم. وهذا موضعٌ يختلط على كثير من النَّاس[89]. ومن ذلك أستخلص أن (فُعلَى) إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واوًا؛ ليفصل بين الاسم والوصف[90].

ثانيًا: فِعْلى

حكى سيبويه أنه لم يرد في الصفات (فِعْلَى) -بكسر الفاء- إنما ورد بضَمِّها، نحو: (حُبْلَى) و(أُنْثَى) و(رُبَّى) وما أشبهها، إلا أن غيره قد حكى[91]: (مِشْيَةٌ حِيكَى)، وَ(رُجلٌ كِيصَى)، و(امرأةٌ عِزْهَى)، و(امرأة سِعْلَى). وهذا لا ينقض ما قاله سيبويه؛ لأن سيبويه يقول في (حِيكَى) و(كِيصَى) كقوله في (ضِيزَى): لتصحَّ الياء[92]. وأما (عِزْهَى) و(سِعْلَى) فالمشهور فيهما (عِزْهَاةٌ) و(سِعْلاَةٌ)[93]. وذكر البغوي[94]أن ليس في كلام العرب (فِعْلَى) بكسر الفاء في النعوت، إنما يكون في الأسماء مثل (ذِكْرَى)، و(شِعْرَى).

العلامة الثالثة: الألف الممدودة[95]

لم أجد فيها شذوذًا، على الرغم من تعدد أوزانها!

ومما شذ في باب التذكير والتأنيث كلمات وردت في القرآن، وفيها لغتان: التذكير والتأنيث، وهذه الألفاظ هي:

1- **اسم الجنس:** فكل اسم جنس فيه لغتان: التذكير بحسبان اللفظ، والتأنيث بحسبان المعنى[96].

2- **المصدر:** فكل مصدر يجوز فيه التذكير والتأنيث[97].

3- **(الهدى):** ففيه لغتان[98]: التذكير...، وقال الفراء: بعض بني أسد يؤنثه، فيقولون: هذه هدى[99].

4- **(اللسان):** هذه الكلمة فيها لغتان[100]: التذكير، والتأنيث، وقال الفراء: لم نسمعه من العرب إلا مذكرًا[101].

5- **(السلطان):** هذه اللفظة تُذكّر وتؤنّث[102]، وتذكيرها بحسبان البرهان، وتأنيثها بحسبان الحُجة، إلا أن التأنيث أكثر عند الفصحاء، كما قال الفراء[103].

6- **(البئر):** وهي على وزن (فِعْل) بمعنى مفعول، رأى بعضهم أنها مؤنثة[104]، ولكن قد تُذكّر على معنى القَلِيب، واستدل على ذلك باحتمال التذكير والتأنيث في قول الشاعر[105]:

وَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

7- **(العنكبوت):** يُذكر ويؤنث[106]، فمن التأنيث قوله تعالى: ﴿اتَخَذَتْ بَيتًا﴾ [العنكبوت: 41]، ومن التذكير قول الشاعر[107]:

عَلَى هَطَّالِهِمْ مِنْهُمْ بُيُوتٌ كَأَنَّ العَنْكبُوت هو ابْتَنَاهَا

8- **(العسل):** وهذه الكلمة تُذكّر وتؤنث، ولكنها جاءت في القرآن مذكّرة[108].

وأما غير هذه الكلمات فهي داخلة تحت البندين (1، 2)، ومن هذه الكلمات -مثلاً-:(طَاغُوت)[109].

ثالثًا: ما شذَّ عن القاعدة الصرفية في اسم الفعل

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً[110]، فهو كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسمًا فقط؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يسمى فعلاً فقط لأنه يقبل علامات الفعل، وهو لا يتأثر بالعوامل[111].

وينقسم اسم الفعل على ثلاثة أقسام[112]: مرتجل، ومنقول، وقياسي، ولكل واحد منهم كلام ليس موضوعنا الحديث فيه.

فأما المرتجل والمنقول فلم أعثر على شذوذ فيهما، وأما القياسي فقد جاء فيه الشذوذ، إذ يشترط أن يُبنى من الفعل الثلاثي، ولكنه شذّ، وجاءت بعض صيغه من الفعل الرباعي، كما في (قرقار) من (قرقر) في قول أبي النجم العِجلي[113]:

قالتْ له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ واخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بالإنْكارِ

و(عرعار) من (عرعر) في قول النابغة الذبياني[114]:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعارِ

وشذَّ قولهم: (دراك) من (أدرك) الرباعي؛ خلافًا لابن طلحة الذي أجاز بناءه من (أفعل) الرباعي، وجعل (دراك)قياسيًّا، وذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو: (دحرج)، وجعل (قرقار) قياسيًّا، وكذا(دحراج)، و(قرطاس) [115].

رابعًا: ما شذَّ من الأسماء في باب المشتقات

يُعدُّ الاشتقاقُ توليدًا لبعض الألفاظ من بعضٍ، والرجوع بهذه الألفاظ إلى أصلٍ لغويّ واحدٍ، وهذا الأصل يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، كما يوحي بمعناها الخاص الجديد[116].

ومن المشتقات التي سيتناولها البحث، ما يأتي:

أ-اسم الفاعل[117]

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فمن الثلاثي ذكر التصريفيون أنه يشتق من الفعل المفتوح العين في الماضي، متعديًا كان أم لازمًا، نحو (عَادِل) من (عَدَل)، و(جَالِس) من (جَلَس)[118]، ويصاغ من الفعل المكسور العين في الماضي إذا كان متعديًا ك(شَارِب)

من (شَرِب)، وشذّ أن يصاغ اسم الفاعل من (فَعِل) اللازم نحو (سَالِم)[119]، وشذ أيضًا أن يصاغ من (فَعُل) المضموم العين في الماضي الذي لا يكون إلا لازمًا نحو: (فَرُه) فهو (فَارِه)و(جبُن) فهو (جَبان)؛ لأنه يصاغ على (فَعِيل): كعَظِيم وكَرِيم وشَرِيف، وشذّ أيضًا في اسم الفاعل (مِلْح) و(حَسَن) و(أحْمَق)[120] وشذّ كذلك: عَقُوق، ونَتوج، وبَاقِل، ووَارِس، وعَاشِب، ومَاحِل، ويَافِع، ولاقِحَة، وثنْي، وحِقّ[121]، وشَذَّ: حَرِيص، ومَلِك، ومِسْكِين، وأشْيَب، وبَيُّوت، ومُشْتَمِل -من اشْتَمَلَ القوم-، ولُعَنَة[122].

أما إذا كان الفعل غير ثلاثي، فاسم الفاعل له صورة واحدة، وهو أن يكون على زنة المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر[123]، إلا في ألفاظ شذت هي: أَحْصَنَ، فهو مُحْصَنٌ، وَألقح فهو مُلَقَحٌ، وأسْهَبَ فهو مُسْهَبُ[124].

ب-صيغ المبالغة

أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح وجدتُه عند الخليل، وسيبويه، إذ نُسِبَ إليهما شيء من بدايات الكلام في هذا الموضوع، عندما حدد الخليل لتلميذه سيبويه الفرق بين (خَشِنَ واخْشَوشَن)، وقد حكاه سيبويه في كتابه، قال: "قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن، وسألتُ الخليلَ، فقال: كأنَّهم أرادوا المبالغةَ والتوكيدَ، كما أنَّه إذا قال: اعْشَوشَبتِ الأرضُ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا، قد بَالَغَ"[125]، وفكرة المبالغة تَدلُّ على زيادةٍ في المعنى؛ جاء في لسان العرب: "وَقَدْ عَشَّبَتْ وأَعْشَبَتْ واعْشَوْشَبَتْ إذا كَثُر عُشْبُها. وَفِي حَدِيثِ خُزَيمة[126]: (واعْشَوْشَبَ مَا حَوْلَها) أَي نَبَتَ فِيهِ العُشْبُ الْكَثِيرُ. و(افْعَوْعَلَ) مِنْ أَبنية المُبالغة، كأَنه يَذْهَبُ بِذَلِكَ إِلى الْكَثْرَةِ وَالْمُبَالَغَةِ، والعُموم عَلَى مَا ذَهَبَ إِليه سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا النَّحْوِ، كَقَوْلِكَ: خَشُنَ واخْشَوْشَنَ."[127].

صياغة أمثلة المبالغة:

تُشتقُ أمثلةَ المبالغةِمن الفعل الثلاثي وليس من الفعل الرباعيّ، فإنه لم يَجيء من الفعل الرباعي منها إلا القليلُ[128]، ومن أمثلة الرباعي صيغة (فعّال) مثل: (جبّار) من الفعل المزيد على

الثلاثة؛ لأنه من (أجبره على كذا)، أي قهره، وهناك أمثلة أخرى، شذّ بناؤها من (أفعل)، وهي: (درَّاك) من (أدرك)، و(أسأر)، فهو (سَئّار)[129]، وشذّ أيضًا(معطاء) من (أعطى) و(نذير) و(أليم) من (أنذر) و(آلم) و(زهوق) من (أزهق) [130]. وشَذَّ أيضًا (ضَرَّاب) و(عُرْيَان) و(ضُحَكَة)، و(عَطْشَان) - مُبَالَغَة (عَطِشَ)-[131].

ج- اسم المفعول

صياغة اسم المفعول[132]: إن اسم المفعول يُشْتَقُ من الفعل المبني للمجهول، ويشتق من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فاشتقاقه من الثلاثي يصاغ منه اسم المفعول على وزن (مفعول)، فإذا كان الفعل صحيحًا فلا يحدث فيه أي تغيير، نحو: كَتَبَ ← مَكْتُوب.

أما إذا كان الفعل أجوفَ فإما أن يكون واويًّا مثل رام، أو يائيًّا مثل صاد[133]، فالأول اسم المفعول منه (مروم) ويكون على النحو الآتي: (يروم ← مفعول ←مرووم)، فأصبح لدينا واوان، الواو الأولى هي عين الكلمة، والواو الثانية واو مفعول، الأولى مُحرّكة بالضم والثانية ساكنة، وبحسب القاعدة الصرفية، نجد أن الحرف المعتل إذا تحرّك، وكان قبله ساكن صحيح، تنقل حركة حرف العلة إلى هذا الساكن الصحيح، وعلى هذا تصبح الواو مضمومة، والواو الأولى ساكنة؛ فتحذف إحدى الواوين، وأما معتل العين بالياء ففيه الخلاف نفسه، إلا أن الخلاف بينهما هو أن الفاء تُكْسر؛ لتناسب الكسرة كـ (مَبْيُوع ←مَبْيُوْع← مَبُيْع← مَبِيْع) فوزنها عند سبيويه (مَفِعْل)، وعند الأخفش الأوسط (مَفِيل) [134]. وقد يحدث شذود في صيغة المفعول كما في (الماعون) فهو اسم مفعول، والأصل: (مَعُون)، وكان حقّه على هذا أن يقال: (مَعُون) كـ (مَقُول)، و (مَصُون) اسم مفعول من: قال وصان، قال سيبويه: ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات[135]، ولكن قُلبت الكلمة (ماعون) بأن قُدِّمت عينُها قبل فائها؛ فصار (موعون)، ثم قُلبت الواو الأولى ألفًا، كقولهم تاب وصام في توبة وصومة، فوزنه الآن مفعول[136]، وشذّ عن العرب تصحيح ذوات الواو،

إذ سُمع ثوب (مصوون)، من: صان يصون، و(مسك مدووف)، أي (مبلول)، و(فرس مقوود)، من: قاد يقود، و(قول مقوول)، من: قال يقول[137].

أما معتل اللام نحو (يغزو)، فقد رجح سيبويه إبقاء الواو فيه في اسم المفعول[138]، ولكن الأَوْلَى فيه قلب لامه كما حدث في (مَرميّ) إذ (مَرْمِي) اسم مفعول، وأصله (مَرْمُوي) فأُعِلّ بقلب واوه ياءً؛ وأدغمت الياء في الياء[139].

ومما شذّ في صياغة اسم المفعول من الثلاثي: قَتِيل، ونَفَض، وذِبْح، وهُزْأة -بالتسكين-[140].

أما اسم المفعول من غير الثلاثي، فيصاغ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[141]، ولم أجد شذوذًا -فيما أعلم- في اسم المفعول المشتق من الفعل الرباعي.

وصيغة المفعول لا تشتق من أسماء العيان، وإنما تشتق من الفعل، ولكن شذّ: مُدَرْهم[142].

د- اسم التفضيل

اسم التفضيل وصف على (أفعل)، يصاغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها[143]، ولا يُبْنى للتفضيل إلا ما يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصَ[144].

صياغة اسم التفضيل: لقد رتب ابن مالك شروط صياغة اسم التفضيل على النحو الآتي[145]:

1. يصاغ أفعل التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها نحو: زيد أفضل من عمرو.
2. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ.
3. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل غير متصرف، كنِعْمَ وبِئْسَ.
4. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل لا يقبل المفاضلة، كمَاتَ وفَنِيَ.
5. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل ناقص، ككَانَ وأخوتها.

6. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل منفي، نحو: (ما عَاجَ بالدواء).
7. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل يأتي الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، نحو: (أحمر وأعور).
8. ألا يبنى أفعل التفضيل من فعل مبني للمفعول، نحو(ضُرِبَ).

ولكن أكثر هذه الشروط لم تَضبط اسم التفضيل ضبطًا كاملًا؛ فوجدتُ شذوذًا في هذا الباب خالف فيه شروط ابن مالك في صياغة اسم التفضيل، وتمثل الشذوذ في الآتي:

1- صياغة اسم التفضيل مماجاء من الألوان(البياض والسواد): وهما من الصيغ التي منع ابن مالك مجيء اسم التفضيل منها، فشذّ مجيء اسم التفضيل منها،كما في قول طرفة بن العبد[146]:

إنْ قُلْتُ: نَصْرٌ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتىً قِدْمًا، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

ونحوه أيضًا قول الآخر[147]:

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُ أجَبْتُهُ بأبْيَضَ مِن ماءِ الحديدِ صَقِيلِ

وعليه أيضًاقول المتنبي[148]:

اِبْعَدْ، بَعِدْتَ، بَياضاً، لا بَياضَ لهُ لأَنتَ أسوَدُ في عَيني منَ الظُّلَمِ

كما شذّ قولهم: "هو أسود من حلك الغراب"، و"أبيض من اللبن"[149].

2- مجيء اسم التفضيل من فعل لا يقبل المفاضلة: شذّ هذا الأمر في قولهم: "فلان أموت قلبًا من فلان"، أي أضعف، ونحو: "هو أموت منه"، أي أبلد[150].

3- مجيء اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول: إذ شذ قولهم في المثل: "العود أحمد"[151]، لأنه مصوغ من (حَمُدَ)؛ فيجوز أن يكون أحمد أفعل من الحامد، ويجوز أن يكون أفعل من

المفعول[152]. وشذّ قولهم:"هو أزهى من ديك"، فبنوه من (زُهي). وهو فعل مبني للمجهول، ومثله كذلك قولهم: " أشغل من ذات النحيين"[153].

4- مجيء اسم التفضل من فعل غير ثلاثي: إذ شذّ قولهم: "هو أخصر منه" فبنوا اسم التفضيل من (اختصر)، وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمجهول، وقالوا: "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف". فبنوه من (أعطى) و(أولى) شذوذًا[154].

5- إذا اقترن اسمُ التفضيل بِـ (أَلْ) امتنع وصلُهُ بِـ(من)، وقد شذَّ وصلُهُ بِـ(من) [155]في قول الأعشى[156]:

ولَسْتُ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

6- (أَفْعَلَ لِلتَّفضِيلِ) شذّ بناؤه من وصف لا فعل له كقولهم: "هو أقمن به" أي: أحق، و"ألص من شِظَاظ"[157].

هـ - اسما الزمان والمكان

صياغة اسمي الزمان والمكان[158]:

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي، على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، إذا كان الفعل الثلاثي مضموم العين في المضارع أو مفتوحها مثل: (مَكْتَب) أي: مكان الكتابة، و(مَدْخَل) أي: زمن الدخول، ويكون على وزن (مَفْعَل) أيضًا، إذ كان اسما الزمان والمكان مشتقين من الفعل الثلاثي الناقص، مثل: (مَلْهَى)، و(مَجْرَى) [159].

ويكون اسما الزمان والمكان على وزن (مَفْعِل)، إذا كانا مشتقين من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع، نحو: مَجْلِس، ومَصْرِف، ومَعْزِل[160]، أومن الفعل الثلاثي إذا كان الفعل مثالاً واويًا صحيح الآخر، نحو: (مَوعِد)، و(مَورِد) [161].

أما صياغتهما من غير الثلاثي، فيكون اسما الزمان والمكان على وزن اسم المفعول، نحو (مُسْتَودَع)، ووردت أسماء زمان ومكان من الفعل المضارع (يَفْعُل)، المضموم العين، مكسورةالعين وهو شاذ[162]، نحو: (المَسْجِد)، و(المَطْلِع)، و(المَغْرِب)، و(المَجْزِر)، و(المَشْرِق)، و(المَسْقِط)، و(المَثْبِت)، و(المَرْفِق)، و(المَسْكِن)، و(المَحْشِر)، و(المَنْسِك)، والقياس فتحُها[163]، وقد علل سيبويه ذلك بأن هذه الألفاظ لم يقصد بها الدلالة على زمان أو مكان الفعل، وإنما هي أسماء كالجلمود والرجل[164]، وشذَّ مجيءأسماء الزمان والمكان بضم العين ومنها ألفاظ، هي: (المَقْبُرة)، و(المَشْرُفة)، و(المَشْرُبة)، و(المَنْخُرة)[165]، إذ عدها سيبويه أماكن مخصصة لوقوع الفعل، فقال: "وأما المَسْجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود، وموضع جهتك، ولو أردت ذلك لقلت مَسْجَد"[166]، وقال أيضًا: "ونظير ذلك: (المُكْحُلة)، و(المَحْلَب)، و(المِيْسَم)، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكحل، وكذلك (المُدُقُّ) صار اسمًا له كالجلمود، وكذلك (المَقْبُرة)، و(المَشْرُفة)، وإنما أراد اسم المكان، ولو أراد موضع الفعل لقال (مَقْبَرٌ)، ولكنه اسم بمنزلة المَسْجِد"[167].

و - اسم الآلة

قال سيبويه في اسم الآلة: "هذا باب ما عالجت به: أما (المِقَصُّ) فالذي يقص به، و(المَقَصُّ) المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت في هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: (مِحْلَب) و(مِنْجَل)،و(مِكْسَحة) وغيرها، وقد يجيء على (مِفْعَال) نحو: (مِقْرَاض) و(مِفْتَاح) و(مِصْبَاح)، وقالوا: (المِفْتَح) كما قالوا: (المِخْرَز)"[168]. فصيغ اسم الآلة القياسية، هي:

(1) مِفْعَلة (2) مِفْعَل (3) مِفْعَال

وشَذَّ (مُنْخُل)، و(مُدْهُن)، و(مُكْحُلَة)[169]، وشَذَّ (مُسْعُط) بضمَّتين، و(مِنْخِر) بكسرتين[170].

خامسًا: ما شذَّ عن القاعدة الصرفية في باب التصغير

الصغر ضد الكبر[171]، وقيل: معناه لغةً: التقليل[172]، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئتها، فيحولها إلى وزن (فعيل) أو (فُعيَعل) أو (فُعيعيل) بطريقة خاصة

تؤدي إلى ذلك[173]. وهذه الأوزان الثلاثة تسمى (صيغ التصغير)، وهي غير جارية على نظام الميزان الصرفي[174]، فالوزن الأول (فعيل) لتصغير الثلاثي كـ(فليس)، والوزن الثاني (فعيعل) لتصغير الرباعي نحو: (دريهم)، والوزن الثالث (فعيعيل) لتصغير الخماسي نحو: (دنينير)[175].

أغراض التصغير[176]:

التَّصغيرُ يكونُ لواحدٍ من الأغراضِ الآتية:

1. تَصْغير ما يُتوهَّمُ كِبَرُهُ، نحو: (جُبَيل) تصغير (جَبَل).
2. تحقير ما يُتوهَّمُ عِظَمُهُ، نحو: (شُوَيْعِر) تصغير (شاعِر).
3. تقليل ما يُتوهَّمُ كثرَتُهُ، نحو: (دُرَيهِم) تصغير (دِرْهَم).
4. تقريب ما يُتوهَّمُ بُعْدُهُ أو طولُهُ، نحو: (قُبَيْل) تصغير (قَبْل)، و(سُوَيْعَة) تصغير (ساعَة).
5. التَّحبُّب والتَّعطُّف، نحو: (بُنَيّ، أُخَيّ، حُبَيْب) تصغير (ابْن، أَخ، حَبِيب).

وأضاف الفيومي فَائِدَةُ الْإِيجَازُ للتصغير؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ وَصْفِ الِاسْمِ فَتَنُوبُ يَاءُ التَّصْغِيرِعَنْ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ فَقَوْلُهُمْ (دُرَيْهِمٌ) مَعْنَاهُ (دِرْهَمٌ صَغِيرٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ[177].

فالتَّصغيرُ يصاغ بأن يُضم أولُ الاسمِ، ويفتحَ ثانيه، ويزادَ بعد الحرف الثاني ياءٌ ساكنةٌ تُسمّى (ياءَ التَّصغير)،ويُشترطُ فيما يُرادُ تصغيرُهُ أن يكونَ اسمًا مُعربًا، قابلاً للتَّصغيرِ خاليًا من صيَغِهِ وشِبْهِها، فلا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير كـ(كبير) و(عظيم) و(جسيم)، ولا الأسماء المعظمة، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي، ولا يصغر نحو (الكميت)؛ لأنه على صيغة التصغير، ولا نحو (مبيطر) و(مهيمن)؛ لأنه شبيه بصيغة التصغير[178].

والتصغير خاص بالأسماء؛ وعليهِ فيمتنِعُ تصغيرُ الأفعالِ والحُروفِ والأسماءِ المبنيَّة؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، كما يمتنِعُ تصغيرُ ما حقُّهُ التَّعظيمُ كأسماء اللهَ تعالى وصِفاتِهِ، والكَعْبَة، والمُصْحَفِ، والمسجِد، ونحو ذلكَ[179].

وقد شذَّ تصغير (أفعل) للتعجب مقصورًا على السماع[180]، كقوله[181]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمَرِ

وإذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس،وشذَّ حذفها حينئذ؛ فتقول في (سِن): (سُنَينَة)، وفي (دَار): (دُوَيرَة)، وفي (يَدٍ): (يُديَّة)، فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول في (شَجَر) و(بَقَر)، و(خَمْس): (شُجَير) و(بُقَير) و(خُمَيس) بلا تاء؛ إذ لو قلت: (شُجَيرَة) و(بُقَيرَة) و(خُمَيسَة) لالتبس بتصغير (شَجَرَة) و(بَقَرَة) و(خَمَسَة) المعدود به مذكر، وما شذَّ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في (ذَود) و(حَرب) و(قَوس) و(نَعل):(ذُوَيد) و(حُرَيب) و(قُوَيس) و(نُعَيل)[182].

ومما شذ في التصغير[183]:تصغير الأسماء الموصولة (الذي) و(التي)، لكن سوغه أن في (الذي) وفروعه شبهًا بالأسماء المتمكنة لأنه يوصف ويوصف به،ويذكر ويؤنث ويثنى ويجمع؛فاستبيح تصغيره، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على حاله من فتح (الذي) أوضم كأولى، وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة في آخر غير المثنى، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل: (اللذيا) و(اللتيا) بفتح اللام، وإدغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما. وأما أسماء الإشارة (ذا) و(تا)، فشذّ تصغيرهما على صورة (ذيا وتيا)، بفتح الذال وشد الياء وأصله: (ذييا) و(تييا) بثلاث ياءات؛ الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الأولى لا الثالثة؛ لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف، وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير، وشذَّ تصغير (ذاك وذلك)؛ فيُقال في (ذَاكَ):ذَيَّاكَ، وفي (ذَلك): ذَيَّالك[184]، ومنه قولُ الرّاجز[185]:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيّ مِنِّي ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيّ

أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَـلِيّ أَنِّي أَبُـو ذَيَّالِكِ الصَّبِيّ

ومما شذّ تصغيرُ(عِيد) على (عِيَيد)، وحقه أن يصغر على (عُوَيد)؛ لأنه من (عَادَ يَعُودُ)، فياؤه أصلها الواو، وأصله (عُوَيد) بكسر فسكون، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وإنما صغروه على غير أصله لئلا يتلبس بالعَودِ[186].

كما شذّ تصغير (قُدَّام) و(وَرَاء) و(أَمَام) على: (قُدَيدِمَة) و(وُرَيّئَة) (بتشديد الياء مكسورة) و(أُمَيّمَة) (بتشديد الياء مكسورة أَيضًا) فألحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية[187]، و(قُدَّام) و(وَرَاء) ظرفان مؤنثان، أَنثوهما على معنى الجهة، و(أَمَام) ظرف مذكر، وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين: لأنه مذكر، ولأنه فوق الثلاثي[188].

ومما جاءَ في التَّصغير مخالفًا لما سبقَ تقديرُه من القواعد، فهو من شواذِّ التصغير، التي تُحفظ ولا يقاس عليها[189]: تصغيرهم عشاءً على (عُشَيّانٍ) و(عَشيّة) على (عُشَيْشيةٍ) و(عَشيًّا) على (عُشَيْشانٍ)، و(ليلة) على (لُيَيْلِيةٍ)، وقالوا في تصغير (رَجُلٍ): (رُوَيجلٌ)، على غير القياس، وشذَّ تصغيرُ (صبْيةٍ) و(غلْمةٍ) على (أُصَيْبيةٍ)، والحقُّ أنَّ (أصيْبية) هي تصغير (أصْبية)، وأما (صبْية) فتصغيرها (صُبَيَّة)، وكذلك (أغيْلمة) (غُلَيْمة)، وشذَّ تصغيرُ (مَغرِب) على (مُغَيْرِبانٍ)، والحقُّ أنَّ (مُغَيْربانًا) هو تصغيرُ (مَغْربانٍ).

سادسًا: ما شذَّ عن القاعدة الصرفية في باب النسب

سماه سيبويه باب الإضافة[190]، وهو إلحاقُ ياءٍ مشدَّدةٍ بآخِرِ الاسمِ لتدلَّ على نِسْبَتِهِ إلى المجرَّدِ منها[191]. وقال ابن جني: "اعْلَم أَنَّك إِذا نسبت رجلاً إِلَى حيّ أَو بلد أَو غير ذَلِك ألحقت الِاسْم الذى نسبته إِلَيْهِ يَاء شَدِيدَة؛ وَلم تخففها؛ لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِي هي اسْم الْمُتَكَلّم وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا رجل قَيْسِي، وبَكْرِي"[192].

ويحدث في النسب ثلاثة تغييرات[193]:

أولها: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

وثانيها: معنوي، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

وثالثها: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة، في رفعه المضمر والظاهر باطراد.

وهذا يعني أن في النسبة معنى الصفة، لأنك إذا قلت: "هذا رجل بيروتي"، فقد وصفته بهذه النسبة. وفي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته ياء النسب، فاذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا (أحمر)، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا (أحمري) [194].

وعُدَّ فِي شواذ النّسَب الَّتِي تحفظ وَلَا يُقَاس عَلَيْهَا -وَهِي كَثِيرَة لَا تحصى-[195] قَوْلهم فِي النّسَب إِلَى (السَّهل): (سُهلي) بِضَم السِّين وَهُوَ خلاف مَا تقرر، فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ بِحَيْثُ يُقَال فِي (كلب) (كُلْبِي) بِضَم الْكَاف، وَقَوْلهمْ فِي (الشِّتَاء): (شُتوي)، وَقِيَاسه (شِتائي) على لَفظه، وَقَوْلهمْ فِي (الْبَصْرَة): (بِصرِي) بِكَسْر الْبَاء، وَقِيَاسه فتحهَا، وللشيخ الْهرم: (دُهري) بِضَم الدَّال نِسْبَة إِلَى الدَّهْر، وَقِيَاسه فتحهَا، وَفِي (خُرَاسَان): (خرسي) و(خراسي)، وَفِي (الرّيّ): (رازي)، وَفِي (مرو): (مروزي) وَفِي (دراب جرد): (دراوردي)، وَفِي (دَار الْبِطِّيخ): (دريخي)، وَفِي (سوق اللَّيْل): (سقلي)، وَمن الْمُتْرُوك تَغْيِيره وَالْقِيَاس أَن يُغير قَوْلهم: (كلب عميري) فِي النّسَب إِلَى (عميرَة)، وَمن شواذ النّسَب بناؤهم (فعلل) من جزئي الْمركب كَقَوْلِهِم فِي (عبد شمس): (عبشمي)، وَفِي (عبد الدَّار): (عبدري)، وَفِي (امْرِئ الْقَيْس): (مرقسي)، وَ(عبد الْقَيْس): (عبقسي)، وَفِي (حَضرمَوْت): (حضرمي)، وَمِنْهَا لحاق يَاء النّسَب أَسمَاء أبعاض الْجَسَد مَبْنِيَّة على (فعال)، أَو مزيدًا فِي آخرهَا ألف وَنون للدلالة على عظمها كَقَوْلِهِم: (أنافي) للعظيم الْأنف، و(رآسي) للعظيم الرَّأْس، و(عضادي) للعظيم الْعَضُد، و(فخاذي) للعظيم الْفَخْذ، وَفِي الَّذِي طوله أَو عرضه شبر: (أحادي)، أَو شبران: (ثنائي)، أَو ثَلَاثَة: (ثلاثي)، وَهَكَذَا: (رباعي) و(خماسي) و(سداسي) و(سباعي)، فَلَا يُقَاس على شَيْء من ذَلِك، بِحَيْثُ يُقَال فِي الْعَظِيم الكبد أَو الْوَجْه (كبادي) أَو (جاهلي)، بل يقْتَصر على مَا سمع، وكقولهم فِي

الْعَظِيم الرَّقَبَة والجُمة واللحية وَالشعر: (رقباني) و(جماني) و(لحياني) و(شعراني)، فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ بِحَيْثُ يُقَال فِي الْعَظِيم الرَّأْس (رأساني)، وَمِنْهَا لحاق الْيَاء عَلامَة للْمُبَالَغَة كَقَوْلِهِم: رجل (أعجمي) و(أشعري) و(أحمري)، أَو للْفرق بَين الْوَاحِد وجنسه كـ(زنج) و(زنجي)، و(مجوس) و(مجوسي)، و(يهود) و(يهودي)، و(روم) و(رومي)...، وَمِنْهَا الإغناء عَن يَاء النّسَب بصوغ فعال من الحرفة كـ(خباز) و(قزاز) و(سقاء) و(زجاج) وبصوغ (فَاعل) وَ(فعل) بِمَعْنى صَاحب الشَّيْء كـ(تامر) وَ(لابن) وَ(طعم) وَ(لبن) وَ(عمل) أَي صَاحب طَعَام وَلبن وَعمل، وَقد يُقَام (فعال) مقَام (فَاعل) كـ(نبال) بِمَعْنى (نابل)... وَقد يُقَام (فَاعل) مقَام (فعال) كـ(حائك) فِي معنى (حواك)؛ لِأَن (الحياكة) من الْحَرْف، وَقد يُقَام غَيرهمَا مقامهما نَحْو (امْرَأَة معطار) أَي ذَات عطر، و(ناقة محضير)، وكل هَذَا مَوْقُوف على السماع وَلَا يُقَاس شَيْء مِنْهُ.

وشذ طائي، وقياس النسب في طيئ: (طيئي)، لكن تركوا القياس، وقالوا: (طائي) بإبدال الياء ألفًا[196]، وشذَّ إبقاء الياء في ألفاظ نبهوا بها على الأصل المرفوض، كقوله[197]:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

نسبة إلى (السليقة)، وهي الطبيعة، وحقه: (سلقي).

النتائج والتوصيات:

1- الإفراد والتثنية والجمع أمر حاصل في الأسماء فقط، إذ لا تثنى الحروف ولا تجمع.
2- وزن (فَعْلال) لا يكون إِلَّا في الاسم المضعَّف؛ الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوَّلين، فالاسم نحو: (زلزال)، إِلَّا حرفٍ واحدٍ شَذَّ من غير المضاعف، حكاه الفَرّاء وهو: ناقة بها خَزْعال.
3- بعض العرب تكسر همزة (ايْمُنُ) وَ(ايْم)، وهذا خلاف القاعدة التي ترى فتح همزتها.
4- أنَّ الاسمين إذا اختلفا في اللفظ، أو المعنى الموجب للتسمية، فإنهما لا يثنيان إلاَّ أَنْ يغلب أحدهما على الآخر فيتفقا، وذلك موقوف على السماع.

5- اختلف الصرفيون في الأسماء المثناة إذا كانت من الثلاثي أو الرباعي، لاختلاف أفهامهم ومذاهبهم النحوية والصرفية.

6- اختلف النحاة والصرفيون في (كلا، وكلتا) أهما اسمان مثنيان أم فيهما علامة التثنية (الألف) التي في آخر الكلمتين.

7- وجد الباحث أن الصرفيين مختلفون كذلك في شذوذ واقع في جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

8- وجد الباحث كلمات في باب التذكير والتأنيث قد شذت عن قاعدتها، وهنالك كلمات اختُلفَ في تذكيرها وتأنيثها.

9- في مسائل اسم الفعل، لم يعثر الباحث على شذوذ في اسم الفعل المرتجل والمنقول، وأما القياسي فقد جاء فيه الشذوذ.

10- لم يخل اسم من الأسماء المشتقة من الشذوذ.

11- وكذلك لم يخلُ باب التصغير والنسب من هذه الظاهرة.

الهوامش والإحالات:

(1) نُسب هذا القول إلى الرسول ﷺ ولم أعثر عليه في الصحيحين، أو كتب السنة النبوية على هذه الصورة، إنما هو فحوى حديث شريف، ينظر: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م،ص(83/4).

(2) ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001م،ص(15/2).

(3) ينظر: عمر بن علي بن عادل الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه بأطروحة الدكتوراه الجامعية: محمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي حرب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م،ص(145/1).

(4) هو أحد ما جاء على (فعلال) مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف. والآخر "الفهقار" حكاه ثعلب. ينظر: اللسان (خزعل) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م،ص(2: 52).

(5) البيت لأوس بن حجر يرثي رجلا في: ديوان أوس بن حجر: ت: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1980م،ص(108).

(6) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، 1996م، ص106.

(7) ينظر: أبو عمروعثمان بن عمر الحاجب: الشافية، ت: أحمد عثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، 1995م،ص(61).

(8) ينظر: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمها: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395 هـ - 1975م، ص(2/ 265).

(9) البيت لقيس بن الخطيم الأنصاري في: ديوان قيس بن الخطيم: ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د.ط، د ت،ص(162).

(10) ينظر: أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، نشر دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، 1402هـ. 1982م،ص(80/3).

(11) يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، صححه وعلق عليه: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت،ص(5/ 393-394).

(12) ينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم، لعبدالرزاق بن فراج الصاعدي(1/ 241).

(13) ينظر: أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، شرح وتحقيق: عرفان مطرجي، دار حراء، جدة، 2002م-1422هـ (115-119).

(14) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (546/12).

(15) ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية-مطبعة الاستقامة، مصر، 1954م،ص(65/1)؛ و أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م،ص(72/1).

(16) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (99/11).

(17) ينظر: المصدر السابق (106/2) (437/2).

(18) ينظر: المصدر السابق (109/2) (323/8)؛ وأوضح المسالك (299/4-300).

(19) ينظر: شرح الكافية للرضي (353/3).

(20) ينظر: المصدر نفسه.

(21) المزهر في علوم اللغة للسيوطي (98/2)؛ وينظر:أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المخصص، ت: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ 1996م، ج4/ص427.

(22) ينظر: شرح الكافية للرضي (353/3-354).

(23) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النمّاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1997م،ص(260/1).

(24) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (490/4).

(25) ينظر: شرح الكافية للرضي (352/3).

(26) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982م، ص(755/2)، المسألة: 110.

(27) ينظر: المخصص (429/4)؛ وارتشاف الضرب (260/1).

(28) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (754/2 – 755) المسألة: 110.

(29) الحُبْل بالضم: ثمر العِضاة واحدته حُبْلة. ويقال في جمع (حُبْلَة) (حُبْل). ينظر: المثلث للبطليوسي (445/1).

(30) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (254/12).

(31) ينظر: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دراسة وتحقيق: هادي نهر، دار اليازوي العلمية للطباعة والنشر، الأردن، 2007م، ص(312/1-313).

(32) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (254/12).

(33) ينظر: المصدر السابق (254/12).

(34) معاني القرآن للفراء (142/2).

(35) البيت استشهد به الفراء ولم ينسبه، ينظر: معاني القرآن (142/2)؛ و لم ينسب في الإنصاف في مسائل الخلاف(439/2) المسألة62؛ و نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978 م،ص(93/1).

(36) ينظر: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، شرح التصريف، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، د م، 1419هـ-1999م (296-297).

(37) ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1947م،ص (1/ 115).

(38) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (1/ 362).

(39) ينظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبدالحميد (69).

(40) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (148/1).

(41) ينظر: الشافية لابن الحاجب (75).

(42) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (3/ 298).

(43) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (201/1)؛ و مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م،ص(21/2).

(44) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (554/6).

(45) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوان الهذليين (79/1)، ولكن بكسر تاء (ثبات)، وبالرواية المذكورة في المتن في: الاقتضاب (409)؛ والخصائص (304/3).

(46) ينظر: عبدالله بن يوسف الجديع، المنهاج المختصر في علمي الصرف والنحو،مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 3، 1428 هـ - 2007 م، ص33.

(47) ينظر: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2،1985م، ج4/ص111- 112).

(48) ينظر: المرجع السابق ج4/ص112.

(49) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ .1979م، ص(86/1).

(50) الرجز منسوب لقصي بن كلاب في لسان العرب (22/12)؛ وتاج العروس (170/31)؛ وهو بلا نسبة في: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم

للملايين، بيروت، 1987م،ص(1084/2)؛ وأبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م، ص(2/ 564)؛ وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م،ص(503).

(51) ينظر: المزهر (1/ 142).

(52) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: محمد نبيل طريفي-إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م،ص(7/ 353).

(53) البيت لمروان بن الحكم ورد منسوبا له في شرح شواهد الشافية، للبغدادي (4/ 308)، وهو من غير نسبة في شرح المفصل (10/ 3 – 4)؛ وشرح الشافية (2/ 383).

(54) البيت بلا نسبة في: تهذيب اللغة (452/15)؛ ولسان العرب (22/12)؛ وتاج العروس (231/31).

(55) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (222/4) (540/15).

(56) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م،ص(22/1) (241/3)؛ والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت،ص(350/3)؛ وإبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية، دار الوفاء، المنصورة، 1988م،ص(34).

(57) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (222/4).

(58) ينظر: الكتاب (236/4، 199، 318)؛ والتبصرة والتذكرة (614/2-616).

(59) هذا القول نُسِب إلى الفراء، ولم أهتدِ إليه بهذا اللفظ في كتابه (المذكر والمؤنث)؛ ولا في (معاني القرآن). ينظر نسبة القول إليه في: معجم القواعد العربية (132-133).

(60) وافقه في هذه العلامة عصام نور الدين في كتابه (المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث). ينظر: (329-341).

(61) وافقه في هذه العلامة ابن عادل في كتابه اللباب في علوم الكتاب. ينظر: (308/3).

(62) أنكر هذه العلامة ابن منظور في لسان العرب؛ لأن قبل التاء سكون، وهو خلاف تاء التأنيث التي يجب أن يكون قبلها الفتحة. ينظر: لسان العرب مادة بني (89/14).

(63) وافقه في هذه العلامة ابن عادل في كتابه اللباب في علوم الكتاب. ينظر: (423/11-424).

(64) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (51)؛ والمفضل ابن سلمة: مختصر المذكر والمؤنث، ت: رمضان عبد التواب، كليةالآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1972م،ص(319)؛ والمذكر والمؤنث لابن فارس(46)؛ ومعجم القواعد العربية (138-139).

(65) ذكر الرضي أغراضًا كثيرة للاحقة التاء. ينظر: شرح الكافية (322/3)، وذكر رمضان عبدالتواب في تحقيقه لكتاب (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) لأبي البركات بن الأنباري أن هناك تسعة من الأغراض التي تأتي بها لاحقة (التاء). ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م،ص(46).

(66) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (474/8).

(67) ينظر: لسان العرب مادة رمل (294/11).

(68) ينظر: المصدر السابق مادة أنس (10/6).

(69) ينظر: المصدر السابق مادة أنث (112/2).

(70) ينظر: المصدر السابق مادة رجل (265/11).

(71) ينظر: المصدر السابق مادة أتن (6/13)، واللباب في علوم الكتاب (91/17).

(72) ينظر: لسان العرب مادة فتا (145/15).

(73) ينظر: شرح المفصل (3/ 365-366).

(74) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (385/19) (18/13).

(75) ينظر: المصدر السابق (6/14-7)، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[الحج:2].

(76) ينظر: المصدر السابق (64/4).

(77) ينظر: المصدر السابق (58/4) (95/18) (91/7).

(78) ينظر: المصدر السابق (255/9).

(79) ينظر: شرح الرضي على الشافية (116/2) وما بعدها.

(80) ينظر: المذكر والمؤنث لابن جني (52)؛ وإسماعيل أحمد عمايرة: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، دار حنين للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1993م،ص(75).

(81) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (432/9)؛ ولسان العرب مادة دنا (271/14-272).

(82) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (258/2).

(83) ينظر: المصدر السابق (237/2).

(84) ينظر: لسان العرب مادة قصا (183/15).

(85) ينظر: شرح ابن عقيل (4/ 226-227).

(86) ينظر: المخصص في اللغة (9/9).

(87) البيت له في: ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي: كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1996م،ص(163)، وهو له في: الكتاب (199/2).

(88) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (9/527-528) (257/2).

(89) ينظر: المصدر السابق (364/20).

(90) ينظر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (100).

(91) ينظر: الكتاب (364/4).

(92) ينظر: العين مادة عزه (100/1)؛ والمحكم والمحيط الأعظم (118/1)؛ ولسان العرب مادة عزه (514/13).

(93) ينظر: معالم التنزيل (409/7).

(94) الكلمات التي تنتهي بالألف والهمزة في العربية لها ثلاث حالات:1) أن تكون الهمزة فيها أصلية، نحو: "إنشاء" و"ابتداء"، وذلك بالنظر إلى جذر الكلمة"نشأ، بدأ".2) أن تكون الهمزة منقلبة عن أصل، نحو: "كساء" و"بناء"، وذلك بالنظر إلى جذر الكلمة"كسا، بنى". 3) أن تكون الهمزة والألف زائدتين، نحو: "حمراء" و"حسناء"، وذلك بالنظر إلى جذر الكلمة"حمر، حسن".

(95) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (132/3) (189/5) (424/15) (479/19-480).

(96) ينظر: المصدر السابق (232/5).

(97) ينظر: المصدر السابق (271/1).

(98) ينظر: المذكر والمؤنث (78).

(99) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (342/5) (94/12).

(100) ينظر: المذكر والمؤنث (64-65).

(101) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (90/7).

(102) ينظر: المذكر والمؤنث (74).

(103) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (109/14).

(104) البيت لسنان بن الفحل الطائي في خزانة الأدب للبغدادي (6/35-36)، وهو بلا نسبة في: أبوالفضل أحمد بن محمد الميداني: مجمع الأمثال، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت،ص(45/1).

(105) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (92)؛ واللباب في علوم الكتاب (356/15).

(106) البيت لم أهتدِ إلى قائله، وهو من شواهد: المذكر والمؤنث للفراء (92)؛ والصحاح (1851/5)؛ ولسان العرب مادة عنكب(632/1) ومادة هطل (698/11)؛ وخزانة الأدب (86/5)؛ وتاج العروس مادة عنكب (446/3).

(107) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (443/17).

(108) ينظر: المصدر السابق (330/4) وما بعدها.

(109) ينظر: أوضح المسالك (78/4).

(110) ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د م، 1420هـ 1999م (62).

(111) ينظر: الواضح في النحو لمحمد خير الحلواني (144).

(112) البيت من الرجز لأبي النجم في: تهذيب اللغة (8/ 230)؛ وعلل النحو لابن الوراق(472)؛ ولسان العرب مادة (قرر)(5/ 82)؛ وخزانة الأدب(6/ 287).

(113) البيت للنابغة الذبياني في: ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم: عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م،ص(87).

(114) ينظر: شرح التصريح (2/ 196)؛ وحاشية الصبان (3/ 201).

(115) ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح (174).

(116) ينظر: الكتاب (95/4)؛ والمقتضب(113/2).

(117) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (462/13).

(118) ينظر: المصدر السابق (313/15).

(119) ينظر: أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني: المفتاح في الصرف، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1987م،ص(58).

(120) ينظر: المصدر نفسه.

(121) ينظر: المصدر السابق (57).

(122) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (275/1).

(123) ينظر: المصدر السابق (297/6).

(124) الكتاب (75/4).

(125) الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (475/3).

(126) لسان العرب مادة عشب (601/1).

(127) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (463/7) (223/10).

(128) ينظر: المصدر السابق (613/18).

(129) ينظر: همع الهوامع (3/ 329).

(130) ينظر: المفتاح في الصرف (58).

(131) ينظر: المقتضب (100/1)؛ والمخصص (149/14)؛ الميداني، أحمد بن محمد: نزهة الطرف في علم الصرف، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1401هـ 1981م ص(23-26).

(132) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (68/15-69).

(133) ينظر: المصدر السابق (472/19).

(134) ينظر: الكتاب (4/ 349)؛ والمفصل(528).

(135) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (517/20).

(136) ينظر: الخصائص (99/1)؛ والمزهر(56/2).

(137) ينظر: الكتاب (412/4).

(138) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (68/15-69).

(139) ينظر: المفتاح في الصرف (59).

(140) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني(203).

(141) ينظر: السماع والقياس لأحمد بن إسماعيل بن تيمور (18).

(142) ينظر: التعريفات (20)؛ وشذا العرف (93)؛ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (284).

(143) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (225/4)، وقد علّق محقق كتاب (شذا العرف) على هذا التعريف بقوله: "...أو نقص في تلك الصفة، مثل: زيد أقل حظًّا من عمرو". ينظر: شذا العرف (93).

(144) ينظر: شرح ابن عقيل (174/3- 175)؛ وأوضح المسالك (287.286/2)؛ وشذا العرف (93).

(145) البيت له في: ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري: ت: درية الخطيب ولطفي السقال، إدارة الثقافة والفنون-المؤسسة العربية، البحرين- لبنان، ط 2، 2000م،ص(150)

(146) البيت لم أهتد إلى قائله، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش(4/ 417)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف(125/1).

(147) البيت له: ديوان المتنبي: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983م،ص(36).

(148) ينظر: جامع الدروس العربية (195/1).

(149) ينظر: المصدر نفسه.

(150) ينظر المثل في: مجمع الأمثال للميداني (210)؛ وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري(252).

(151) ينظر: مجمع الأمثال (210).

(152) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2 /94)؛ وشرح الأشموني (2/ 300).

(153) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 93).

(154) ينظر: شرح التصريح(100/2)؛ وجامع الدروس العربية (1/ 197).

(155) البيت له في: ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): ت: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، د ت،ص(143).

(156) ينظر: شرح التوضيح(93/2).

(157) ينظر: الكتاب (4/87-91)؛ و عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م،ص(85).

(158) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (342/6).

(159) ينظر: المصدر السابق (493/10).

(160) ينظر: المصدر السابق (458/10).

(161) ينظر: المفتاح في الصرف (60).

(162) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (406/2).

(163) ينظر: الكتاب (4/ 90).

(164) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف(158)؛ والمفتاح في الصرف (60).

(165) الكتاب (4/ 90).

(166) المصدر نفسه.

(167) المصدر السابق (4/ 95.94).

(168) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (159).

(169) ينظر: المفتاح في الصرف (61).

(170) ينظر: لسان العرب مادة (صغر) (4/ 458).

(171) ينظر: الشافية (68)؛ وشرح التصريح على التوضيح (2/ 559)؛ وضياء السالك (228/4).

(172) ينظر: ضياء السالك (4/ 228).

(173) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 2/ 560)؛ وضياء السالك (4/ 228).

(174) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 560).

(175) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (559/2).

(176) ينظر: المصباح المنير للفيومي (178).

(177) ينظر: جامع الدروس العربية (85/2).

(178) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 559)؛ وضياء السالك (4/ 228)؛ وحاشية الصبان (4/ 218).

(179) ينظر: حاشية الصبان (4/ 218). وقد سُمع التصغير في فعلين من أفعال التعجب هما (ما أملح) و(ما أحسن)، ولكن التصغير خاص بالأسماء. وعللوا ذلك بشبه (ما أفعل) باسم التفضيل، وليس ذلك التعليل بشيء. إذ لو صح ذلك لاطرد في كل الأفعال ولم يقتصر فيه على السماع.

(180) البيت لمجنون ليلي (قيس بن الملوح) أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب (1/ 93، 96، 97)؛ والدرر (1/ 234)، ولم أجده في ديوان قيس بن الملوح برواية أبي بكر الوالبي؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (2/ 922)؛ وللعرجي في المقاصد النحوية (1/ 416) (3/ 643)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب (1/ 98)؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب (9/ 363) وبلا نسبة في: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله الأنباري: أسرار العربية، ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ. 1995م،ص(115)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 127)، ويُروى عجزه: من هؤليا بين الضال والسمر.

(181) ينظر: شرح ابن عقيل (150/4).

(182) ينظر: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1424هـ. 2003م،ص(564).

(183) ينظر: اللمحة في الملحة (672/2).

(184) هذان البيتان لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه (188).

(185) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (2/ 573).

(186) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(243).

(187) ينظر: شرح التصريح (2/ 581)؛ وضياء السالك (4/ 245)؛ وهمع الهوامع(386/3).

(188) ينظر: شرح المفصل (3/ 427)؛ وشرح شافية ابن الحاجب(1/ 276)؛ وجامع الدروس العربية(95/2).

(189) ينظر: الكتاب(3/ 335).

(190) ينظر: الشافية (1/ 37)؛ وشرح التصريح على التوضيح (2/ 587).

(191) المقتضب (3/ 133).

(192) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (587/2).

(193) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (4/ 214)؛ وجامع الدروس العربية (71/2).

(194) ينظر: همع الهوامع (6/173-175).

(195) ينظر: الكتاب(3/ 371)؛ وشرح ابن عقيل (2/ 497)؛ وشرح الشافية (2/ 32).

(196) البيت بلا نسبة في: الفائق في غريب الحديث لمحمود الزمخشري(195/2)؛ وغريب الحديث للخطابي (60/3)؛ وشرح شافية ابن الحاجب (28/2) (112/4)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي(1454/3).

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**.

1. إبراهيم بركات: **التأنيث في اللغة العربية**، دار الوفاء، المنصورة، د.ط، 1988م.
2. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيدالأنباري: **أسرار العربية**، ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ. 1995م.
3. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريالأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982م.
4. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريالأنباري: **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970م.
5. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري: **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ - 1986م.

6. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي،**المخصص**، ت: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ 1996م

7. أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1955م.

8. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، ابن عصفور: **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، لبنان، 1996م.

9. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ت.

10. أبو الفتح عثمان بن جني: **التصريف الملوكي**، ت: محمد سعيد بن مصطفى النعسان تعليق: أحمد الخاني ومحيي الدين الجراح، دار المعارف، دمشق، ط2، 1390هـ. 1970م.

11. أبو الفتح عثمان بن جني: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

12. أبو الفتح عثمان بن جني: **سر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.

13. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني: **مجمع الأمثال**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

14. أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط4، 1414هـ

15. أبو الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، دت.

16. أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني،**شرح التصريف**، ت: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، د م، 1419هـ-1999م

17. أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري: **أساس البلاغة**، تح: عبد الرحيم محمود، عرف به:

أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، 1399هـ. 1979م.

18. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: **المفصل في صنعة الإعراب**، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
19. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: **الكتاب**، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.
20. أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني: **المفتاح في الصرف**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1987م.
21. أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني: **كتاب في التصريف**، ت: محسن سالم العميري، مطبعة المدني، مصر، 1988م.
22. أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ابن دريد: **الاشتقاق**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1979م.
23. أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي: **جمهرة اللغة**، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
24. أبو بكر محمد بن السري ابن السرّاج: **الاشتقاق**، ت: محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، 1973م.
25. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: محمد هاشم عبد الدائم، مراجعة: رمضان عبد التواب ومحمود علي مكي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،1998م.
26. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1424هـ. 2003م.
27. أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ. 1967م.

28. أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني:**شرح الكافية الشافية**، ت: عبد المنعم هريدي، نشر دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية،1982م.

29. أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ت: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1413هـ.

30. أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي: **الإيضاح في شرح المفصل**، ت: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1402هـ. 1982م.

31. أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب: **الشافية**، ت: أحمد عثمان، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة، 1995م.

32. أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب: **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: موسى بناي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1980م.

33. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسفالأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.

34. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسفالأنصاري: **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**"، ت:عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، 1986م.

35. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري: **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، دراسة وتحقيق: هادي نهر، دار اليازوي العلمية للطباعة والنشر، الأردن، 2007م.

36. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات، القاهرة، 1988م. 1989م.

37. أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط 6، 1985م.

38. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ت: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.

39. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري: **جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1988م.

40. أحمد الحملاوي: **شذا العرف في فن الصرف**، شرح وتحقيق: عرفان مطرجي، دار حراء، جدة، 2002م-1422هـ.

41. أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور: **السماع والقياس:** رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1421 هـ - 2001 م

42. أحمد بن محمد الميداني: **نزهة الطرف في علم الصرف**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1401هـ 1981م

43. إسماعيل أحمد عمايرة: **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية**، دار حنين للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1993م.

44. بدر الدين محمود بن أحمدالعيني: **شرح المراح في التصريف**، حققه وعلق عليه: عبدالستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.

45. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

46. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ 1979م.

47. خالد بن عبد الله الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية-مطبعة الاستقامة، مصر، 1954م.

48. **ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس):** ت: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، د ت.

49. **ديوان أوس بن حجر:** ت: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.

50. **ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي:** كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1996م.

51. **ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري:** ت: درية الخطيب ولطفي السقال، إدارة الثقافة والفنون-المؤسسة العربية، البحرين- لبنان، ط 2، 2000م.

52. **ديوان قيس بن الخطيم:** ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، د ت.

53. **ديوان المتنبي:**دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.

54. **ديوان النابغة الذبياني:**شرح وتقديم: عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م.

55. السنباطي والمرصفي: **رسالتان في علم الصرف**، ت: أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1409هـ.1988م.

56. طه محمد الزيني:**الصرف**، دار القومية العربية للطباعة، مصر، 1966م.

57. عبد القادر بن عمرالبغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت: محمد نبيل طريفي-إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

58. عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمدبن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2،1985م.

59. عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي،**المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 3، 1428 هـ - 2007 م

60. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د م، 1420هـ 1999م.

61. عمر بن علي بن عادل الحنبلي: **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد

عبدالموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه بأطروحة الدكتوراه الجامعية: محمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي حرب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

62. فخر الدين قباوة: **تصريف الأسماء والأفعال**، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1994م.
63. فؤاد حنا ترزي: **الاشتقاق**، طبع في مطبعة دار الكتب، بيروت، 1968م.
64. القاسم بن محمد بن سعيدالمؤدب: **دقائق التصريف**، ت: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1407هـ1987م.
65. كمال إبراهيم: **عمدة الصرف**، مطبعة النجاح، بغداد، د ت.
66. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الأندلسي: **المبدع في التصريف**، ت: عبدالحميد السيد، نشر مكتبة دار العروبة، الصفاة . الكويت، 1982م.
67. محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الأندلسي: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ت: مصطفى أحمد النمّاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1997م.
68. محمد محيي الدين عبدالحميد:**دروس في التصريف**، مطبعة السعادة بمصر، ط3، 1378هـ 1958م.
69. مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني: شرح مختصر التصريف العِزّي في فن الصرف، شرح وتحقيق: عبدالعال سالم مكرم، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1983م.
70. مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
71. المفضل بن سلمة:**مختصر المذكر والمؤنث**، ت: رمضان عبد التواب، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1972م.
72. نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي: **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978 م.

73. نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي: **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي**، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395 هـ - 1975 م.

74. يعيش بن علي بن يعيش: **شرح المفصل**، صححه وعلق عليه: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

75. يعيش بن علي بن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1393هـ.1973م.